القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI

انفجار شعبي في الكويت ضد تعديل قانون الأنـ

Jun 27, 2016

كويت . «القدس العربي»: تعيش الكويت أنفجارا شعبيا بعد (تعديل قانون الانتخاب) حيث أعلنت التيارات والحركات السياسية في البلاد رمان المدانيين بالإساءة إلى الذات الإلهية والذات الأميرية من الترشح والأنتخاب مدى الحياة، واستمرت موجة ردود الفعل السياسية والـ ن خلال بيانات رسمية وتعليقات دونت في وسائل التواصل الإجتماعي وسط محاولات نيابية لتخفيف الضرر الشديد الذي ضرب المجل عديل لن يطبق بأثر رجعي، إلى جانب ما كشفه الرأي العام من إقحام الذات الإلهية والأنبياء في التعديل كغطاء عن الهدف الحقيقي د

سار المستقل : فساد تشريعي

الت الأمينة العامة لتجمع « المسار المستقل منى العياف: إن تجمع «المسار المستقل» وقد هاله أن يصدر مثل هذا القانون بغير دراـ جمع «المسار المستقل» إذ يستهجن ويستغرب مثل هذا التشريع غير المسبوق وغير المدروس من قبل أعضاء مجلس الأمة، كونه ينـ حقوق السياسية» وذلك بنص «تشريعي مستقل»، وهو اجراء مخالف للدستور، ذلك ان نصوص قانون الجزاء واضحة ومحددة في الدسـ ذات الأميرية، لذلك فإن اصدار هذا القانون يعتبر في نظر جميع المراقبين «فساداً تشريعيا» سيلقي بظلاله وانعكاساته السلبية على د. عني بهما الحرية السياسية وحرية التعبير.

ضافت العياف: أن تجمع «المسار المستقل» يدعو كافة التيارات السياسية والمجتمع المدني إلى التكاتف ضد هذا القانون المعيب الذي انونيين بأنه قانون قمعي يتناسب مع النظم الشيوعية، وهو يجسد العزل السياسي والتجريد من حقوق المواطنة والمكفولة بنص الدستور دوان على العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

دس: معيب ومخالف للدستور

صدرت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) أمس الأول بياناً دعت فيه أمير الكويت إلى استخدام حقه الدستوري ورفض التعديل، مبين
إنسان».

ؤكدة أن التعديل الأخير على قانون الانتخاب معيب دستوريا وقانونيا وقيميا ومخالف للدستور الذي حدد ألية الانتخاب والترشح دون وه
الت «حدس»: أن التعديل القانوني خالف مبدأ عدم رجعية القوانين المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، مشيرة إلى أن التعديل القانوني
عب توفرها،وقد فوجيء الشعب الكويتي بتعديل قانون الانتخابات الذي اصدره مجلس الأمة الحالي بشكل مستعجل ومسيئ للمسيرة البرل
سائل الاساءة للذات الإلهية والانبياء والأمير وقد قوبل هذا التعديل القانوني برفض شعبي باعتبار عدم دستوريته ومخالفته للديمقراطية و
موز وطنية في اي انتخابات مقبلة.

نتقدت «حدس» سرعة إقرارالتعديل القانوني في زمن قياسي الأمر الذي تراه يثير الشبهات حول ما يراد لمؤسسة البرلمان، و ما يحاك ه
ينذر بانحدار مقاصد النواب التي شابها الانتقائية والاصطياد بالماء العكر و خلط الأوراق و عزل الآخر.

ن مثل هذه التشريعات المسيئة للمسيرة الديمقراطية من شانها زيادة النقمة الشعبية وزعزعة الاستقرار المجتمعي الذي تزيد حدته بالإقص
وضحت أن «بعض النواب صرح بأنه لا يقصد أن يسري هذا المقترح على من صدرت عليه أحكام، في حين صرح أحد الوزراء بأنه لا
حمل سفاح الكل يتبرأ منه».

قالت حركة العمل الشعبي «حشد» في بيان لها أن هذا التعديل يخدم التحالف المشبوه بين السُّلطة ورأس المال للنيل من شخصيات س
سائي بجريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية من حقه بالانتخاب ترشحا وتصويتا مدى الحياة، ليكتمل السلوك المعادي
هجمة الشرسة على الحريات وحقوق الأفراد الذي يمارسه هذا المجلس وهذه الحكومة التي أصبحت غير مؤتمنة على مقدرات الوطن وه
المسخ» أداة سيئة بيد رئيسه وبيد الحكومة.

وضحت «حشد» أن هذا التعديل الذي ظهر فيه جليا انحراف المشرع في استخدام سلطته في التشريع عبر الانتقام من خصوم سياسيين
ناقشة هذا المقترح الخطير والذي يمثل اعتداء على حق دستوري أصيل للمواطن وهو حق الانتخاب، مما يجعله معيبا بعيب الانحراف
هجمة الشرسة على جميع مؤسسات الدولة لتوجيهها لخدمة التحالف المشبوه بين السلطة ورأس المال، إلى أن وصل الحال أن تتحول ه
يئة الكبار، ووزراء تحولوا من أصحاب قرار إلى موظفين ينفذون ويأتمرون بما ينتج عن اتفاق هذا التحالف المشبوه.

طالبت «حشد» التيارات السياسية بالنضال السياسي بقولها إن حركة العمل الشعبي (حشد) وهي ترفض هذا التعديل المخزي على قانون
نها تعول كثيرا على التيارات السياسية والقوى الشبابية الفاعلة لتعبئة الجماهير وتوعيتها بأهمية النضال السياسي السلمي بمختلف أشكا
حريات وتحقيق بيئة أفضل للحريات في الكويت، وعدم الإنتقاص من المكتسبات الشعبية والدستورية والحريات العامة التي دافع عنها ا
مجلس لينسف كل تلك المكتسبات.

تيار التقدمي: إعدام سياسي

صف التيار التقدمي الكويتي تعديل قانون الأنتخاب بـ«الإعدام السياسي» وبأنه حلقة جديدة من «الهجمة المستمرة لتقويض هامش الح
مؤسسات الديمقراطية».

قال التيار، في بيان له، إن «هذا التعديل يمثل حلقة جديدة من الهجمة المستمرة لتقويض هامش الحرية المحدود أصلاً في الكويت، وإه
ستقلالها السياسي عبر التدخلات السلطوية غير الشرعية، مما يزيد من انغلاق أفق العمل السياسي بشكله التقليدي المتمثل بالعمل البرل
ين التيار التقدمي: إن هذا التعديل المعيب يأتي في سياق الانقضاض على مختلف مؤسسات الدولة وتوجيهها لخدمة مصالح السلطة
جيه السياسة العامة وتحويله إلى مجلس كبار موظفين، تُوزع فيه المناصب مكافآت للحلفاء السياسيين، مروراً بتغيير نظام الانتخابات ب
حييد سلطات البرلمان المحدودة أصلاً في التصدي للعبث السلطوي، إضافة إلى التضييق على دور جمعيات النفع العام في مناقشة الق
ستهداف النقابات وترهيب قياداتها إذا ما تصدت لنهج السلطة النيوليبرالي الفاشل في الإصلاح الاقتصادي، ناهيك عن التسويف المستم
، التيار التقدمي الكويتي إذ يعارض هذا التعديل الأخير على قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، فإنه يعوّل على تعبئة الجماهير وت
صدي لنهج الانفراد بالسلطة وإطلاق الحريات وتحقيق الانفراج السياسي.

منبر الديمقراطي: تعديل مرفوض

ي السياق ذاته حذر المنبر الديمقراطي الكويتي من استمرار السلوك المعادي للحريات العامة والعمل السياسي الذي أخذ ينتهجه عدد م
شخصيات السياسية المعارضة لخوض أية عملية انتخابية مستقبلاً.
ال المنبر في بيانه: أنه من الواضح أن هنالك هاجسا كبيرا بعد تغير حالة المزاج الشعبي لنواب المجلس الحالي، وهو ما يعني أن الأ
معارضة الحقيقية لم تعد قادرة على الحفاظ على وجودها إلا بسن قوانين وإجراء تعديلات على قوانين أخرى تستهدف أي رأي واتجاه مذ
ضاف أن موافقة مجلس الأمة مؤخراً على تعديل قانون الانتخابات الحالي في ما يتعلق بشروط المرشح غير مقبول ومرفوض، فالحديث
ر الفيصل فيها، لا الرغبات والأهواء الشخصية لبعض النواب، وما إقحام مثل هذه الأمور إلا محاولة جديدة لتقييد المشاركة الشعبية بم
كد المنبر الديمقراطي الكويتي في ختام بيانه أن هذا التوسع المرفوض سيشكل إشكالاً جديدا لعدم دستوريته، كما أنه يثبت حالة عدم ا
دئتها وتعطلت معها سبل التنمية الحقيقية.

نونيون: شبهه وانحراف تشريعي

وره ناشد النائب صالح عاشور سمو أمير الكويت «رد القانون»، مؤكداً أنه «لا يجوز توقيع عقوبتين على شخص، كما أن أغلب الدول
رامات على من لا يمارس حقه الانتخابي».
صف قانونيون ودستوريون إن «القانون شبهه وفيه مخالفات للدستور، فالعقوبة التبعية لا تطبق بأثر رجعي، وتقصُّد أشخاص انحراف
جلس الأمة على قانون الانتخاب الأربعاء الفائت يعد صورة من صور عيب الانحراف التشريعي، ما يجعل ذلك التعديل مشوباً بشبهة .
ضافوا: يستشف من التعديل أن الغاية منه هي الإضرار بمجموعة من الأشخاص بعينهم وهم من الخصوم السياسيين بغية حرمانهم من

15